



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مقال تحليلي

# شراكة مشروطة.. إلى أين تتجه العلاقات الألمانية-الصينية؟

فردوس عبد الباقي

باحثة بوحدة الدراسات الآسيوية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

آية عبد العزيز

باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتضمن الاستراتيجية الجديدة مقارنة ألمانية تجاه الصين والتحديات الناشئة عنها على ثلاثة أبعاد: العلاقات الثنائية مع الصين، وتقوية ألمانيا والاتحاد الأوروبي، بجانب التعاون الدولي.

وعليه، تتمثل الأهداف الأساسية للاستراتيجية في: "تقديم وجهة نظر الحكومة الألمانية بشأن حالة وآفاق العلاقات مع الصين، بجانب تمكينها من الحفاظ على القيم والمصالح الألمانية في العلاقة المعقدة مع الصين، تقديم الوسائل والأدوات التي يمكن للحكومة أن تعمل من خلالها مع الصين، دون تعريض أسلوب الحياة الديمقراطي والحر لألمانيا للخطر، وسيادتها وازدهارها،

ما بين الرغبة الأوروبية في تعزيز الشراكة مع الصين، والتخوف من تداعيات هذا التوجه، تشهد العلاقات الألمانية-الصينية حالة من الانكشاف التدريجي في ضوء إصدار ألمانيا استراتيجيتها تجاه الصين في الثالث عشر من يوليو 2023، المكونة من 64 صفحة، التي تسعى بموجبها لوضع أطر حاکمة لنمط العلاقات بين الجانبين، بما يُحقق التوازن في العلاقات، ويتوافق مع القيم الغربية، ولا يضر بعلاقاتهم مع حلفائهم الاستراتيجيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. لذا

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحولت الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولت ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ecss.com.eg

©/ecsstudies

إليها على أنها "منافس منهجي" ليس واقعياً، ولا يعود بالنفع على مصالح البلدين. وأكد بيان السفارة على أن النظر إلى الصين من منطلق التحيز الأيديولوجي سيؤدي لمزيد من سوء التفاهم وإضعاف التعاون والثقة المتبادلة بين الجانبين. الأمر الذي أثار عدداً من التساؤلات بشأن مسار العلاقات الثنائية، في سياق الملفات الخلافية بين الجانبين، والسياق الدولي المتشابك الذي يشهد المزيد من التحولات الجذرية؟

## رؤى مُتباينة

يأتي هذا التوجه مُرتكراً إلى رؤية الحكومة الفيدرالية الألمانية للصين، ففي حين ترغب برلين في توطيد العلاقات مع بكين في جُملة من الملفات، مثل الاقتصاد والمناخ، بجانب الحرب الروسية على أوكرانيا، فضلاً عن الوضع في تايوان؛ ترى الحكومة الحالية أن بكين تغيرت، وهو الأمر الذي تطلّب تغيير النهج الألماني تجاهها، وفقاً لعدد من المعايير الجديدة التي تستهدف الحفاظ على المصالح الألمانية في تعاونها مع الصين، مع الوفاء بمسئوليتها العالمية.

واتصلاً بذلك، تستند رؤية كل من ألمانيا والصين لبعضهما بعضاً إلى دورهما على الصعيد الداخلي والخارجي، ومدى قدرتهما على تحقيق مصالحهما، وضمان التأثير في جوارهما الجغرافي. فضلاً عن رؤيتهما لهيكل النظام الدولي، التي تعزز بالأساس من مكاتتهما الدولية، والدور الذي يتطلعان إليه خلال الآونة المقبلة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

**بالنسبة لألمانيا:** ساهمت الحرب الروسية على أوكرانيا في إعادة تشكيل توجهات السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية الألمانية، حيث استحدثت آليات فعالة لدعم أوكرانيا، والضغط على روسيا لوقف حربها، من خلال فرض المزيد من العقوبات، وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة الروسية، وتعزيز الاستثمار في مجال الدفاع عبر تخصيص ما يقرب من 100 مليار يورو لتقوية الجيش الألماني، والالتزام بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمخصصات للدفاع وفقاً لهدف حلف شمال الأطلسي.

• جاءت هذه التوجهات كاستجابة حازمة لمآلات الحرب، الأمر الذي اعتبره "شولتز" "تحولاً تاريخياً" خلال خطابه أمام البرلمان الألماني بالتزامن مع بداية الحرب في فبراير 2022، الأمر الذي يمكن اعتباره تحولاً نوعياً في الدور الذي تقوم به، وآليات الاستجابة، علاوة على إعادتها صياغة موقفها من بعض الدول ومنها روسيا التي تعتبرها الآن مُهدداً للأمن الأوروبي، بعد عقود من التعاون والشراكة على خلفية الحرب، وهو ما تم إقراره بشكل مُتوافق مع دول حلف "الناتو" في المفهوم الاستراتيجي لعام 2022.

• فضلاً عن رؤية ألمانيا لنفسها، خاصة أن هذا التحول لم يكن نتاجاً لوعود سابقة، كما أنه جاء بعد انقضاء فترة المستشارية الألمانية السابقة "أنجيلا ميركل" التي اتسمت بالحياد، واتباع نهج المواءمات السياسية، والبراجماتية في التعاطي

فضلاً عن أمنها وشراكاتها مع الآخرين، وتوفير الإطار الذي يمكن من خلاله للوزرات الفيدرالية أن تضيف تماسكاً على سياساتها بشأن الصين، وأخيراً تشكيل الأساس لتعزيز التنسيق بشأن الصين مع أصحاب المصلحة في ألمانيا وأوروبا وخارجها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الوثيقة تم الإعلان عنها بعد ما يقرب من شهر على إصدار الحكومة الفيدرالية عن أول استراتيجية للأمن القومي الألماني منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي وصفت الصين بأنها "شريك، ومنافس، ومنافس منهجي"، وبالرغم من ذلك "تظل الصين شريكاً لا يمكن بدونه حل العديد من التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً"، الأمر الذي يكشف مدى التحول الذي تشهده السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية الألمانية؛ حيث تتجه نحو إعادة صياغة لتوجهاتها الخارجية بما يتوافق مع أولوياتها الراهنة، في سياق البيئة الأمنية الدولية التي تشهد تطورات مُتصاعدة.

في المقابل، جاء رد الفعل الصيني مستنكراً لموقف الاستراتيجية، فقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "وانغ وينبين" على أن "المنافسة والحمائية تحت مسمى "خفض المخاطر" وخفض الاعتماد تضيي طابعاً سياسياً على التعاون"، كما أنه "يعطي عكس النتيجة المرجوة"، وأن "الحديث عما يسمى تنافس الأنظمة والمصالح والقيم يتعارض مع اتجاه العصر ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الانقسامات". وأكد ذلك بيان للسفارة الصينية في ألمانيا، التي أعربت عن أملها في أن تنظر ألمانيا إلى تنمية الصين بطريقة عقلانية وشاملة وموضوعية، واعتبرت أن ما تواجهه ألمانيا من تحديات لم تكن الصين سبباً فيها، لذا فإن النظر

واستكمل موضحًا أن هذه الفترة الاستثنائية أيضًا صعّدت خلالها الصين، وأصبحت لاعبًا عالميًا، وبناءً على ذلك يتطلب هذا الصعود التعامل مع الصين، وليس انتهاج سياسة العزل أو التقييد في التعاون. في المقابل، لا يُبرر هذا الصعود المُتنامي محاولة الهيمنة الصينية في آسيا وخارجها.

ليست هذه المرة الأولى التي يُنوه فيها "شولتز" بموقفه من الصين، وهو ما كشف عنه قبل زيارته الأخيرة لبكين في مقالة نشرها في "politico" الأمريكية، في الثالث من نوفمبر 2022، تحت عنوان: "لا نريد الانفصال عن الصين، لكن لا يمكننا الإفراط في الاعتماد عليها"، تحدث فيها "شولتز" عن عدد من الاعتبارات الخاصة بالصين، منها: أن الصين لم تعد مثل قبل خمس أو عشر سنوات، كما أنها لن تتغير فحسب، بل العالم أيضًا. وباعتبارها عضوًا في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة تجاه روسيا بالتزامن مع الحرب، بما يضمن التمسك بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أهمية دور الصين في معالجة بعض الأزمات الدولية.

وعليه، يمكن استنتاج رؤية المستشار الألماني من هذا السياق، بأنه يعتقد أن النظام الدولي يشهد عددًا من التحولات، وأننا أمام نظام مُتعدد الأقطاب، ولكن يجب أن يكون قائمًا على ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، وليس على مراجعات جديدة من القوى الصاعدة. إن ألمانيا أضحت قادرة على المشاركة بفاعلية في هذه التحولات بما تملكه من قدرات على الصعيد الأمني والدفاعي، خلال السنوات المقبلة. وأن التعاون والتنسيق مع الصين أصبح أمرًا مُلحًا، ولكن ما يزال يواجه المزيد من التحديات.

**أما بالنسبة للصين:** تظهر الصين كقوة مُتحدية للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مما أدى إلى وصفها كـ "قوة مراجعة" للنظام الدولي بسبب سياساتها الراضية لأية انتقادات خارجية تحت ما يسمى "دبلوماسية الذئب المحارب".

وفي هذا الإطار، أصدرت الصين مبادرة الأمن العالمي تحت عنوان "الارتقاء إلى مستوى التحديات وبناء مستقبل مشرق من أجل التنمية"، من خلال طرح رؤية أمنية أكثر وضوحًا عبر إظهار نوع جديد من الأمن يتميز بالحوار والشراكة وتحقيق المكاسب للجميع. فتقوم تلك المبادرة على أسس من أهمها: رفض الهيمنة الأحادية، وعقلية الحرب الباردة، وتشكيل هيكل عالمي تعاوني تعددي يحقق المكاسب للجميع استنادًا للتنمية المشتركة والحوار والتشاور، والالتزام بقواعد الأمم المتحدة، واحترام السيادة، وأن الأمن للجميع غير قابل للتجزئة.

تبرز تلك المبادرة السعي الصيني الدؤوب لإظهار رؤاها المقابلة للرؤى الأمريكية مثلما ظهر في أواخر عام 2021 بطرح رؤية جديدة للديمقراطية على الطراز الصيني بما يعبر عن رغبتها في تشكيل نظام عالمي جديد في مواجهة النظام الأحادي الأمريكي بالتحول إلى نظام قائم على قواعد أنشأتها مع شركاء متشابهين في التفكير.

مع الأزمات الدولية. وهو ما أكدته "شولتز" في مقالته التي تم نشرها في مجلة "Foreign Affairs" في الخامس من ديسمبر 2022، تحت عنوان: "نقطة تحول عالمية: كيفية تجنب حرب باردة جديدة في عصر متعدد الأقطاب"، أي بعد زيارته للصين، التي أشار فيها إلى أهمية ألمانيا كأحد مقدمي الأمن الرئيسيين في أوروبا، كما تعززت أن تكون الضامن للأمن الأوروبي، وتعمل على تقوية التعاون داخل الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، كشف عن رؤيته لشكل النظام الدولي، مُعتبرًا إياه يشهد المزيد من التحولات؛ حيث ظهرت بعض القوى الجديدة، أو تلك التي استعادت مكانتها، علاوة على تنامي حالة التنافس على السلطة والنفوذ من قبل بعض القوى الدولية في هذا العالم الجديد متعدد الأقطاب.

في المقابل، تتخذ ألمانيا موقفًا واضحًا بشأن النظام الدولي مُتمثلًا في الدفاع عن نظام دولي قائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بجانب تشجيع النهج متعدد الأطراف في تسوية الأزمات العالمية. ويعتقد "شولتز" في مقالته أن الوضع الحالي لا يمكن توصيفه باعتبار أننا على أعتاب حرب باردة جديدة ستكون فيها واشنطن في مواجهة بكين، بل إنه يرى أن النظام الدولي بصدده نهاية مرحلة استثنائية من العولمة، تسارعت نتيجة عدد من الصدمات منها: جائحة "كوفيد-19"، والحرب الروسية، ولكن ليس نتيجة لذلك.

النووية، وحل الأزمة الإنسانية، واستئناف محادثات السلام. وفي إطار مبادرة التعاون بشأن الأمن الغذائي العالمي جاءت رؤيتها بتسهيل تصدير الحبوب الاستراتيجية من خلال تنفيذ مبادرة حبوب البحر الأسود التي وقعتها روسيا وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، بجانب الحفاظ على سلاسل التوريد والنظام الاقتصادي العالمي.

جاءت تلك المبادرة تأكيدًا من الصين على تراجع الدور الأمريكي في حل النزاعات الدولية، بل إثبات أنها تعمل على تأجيج الأزمات والترويج لمخاطر الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. كما أنها حاولت من خلال المبادرة التأكيد على حيادية موقفها في الأزمة تفنيديًا للتوجهات التي ترى أنها تقف بجانب روسيا وتدعم مطالباتها من خلال دعم العلاقات الاستراتيجية معها، واستخدام حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالأزمة.

ويعد تشارك الصين في رؤيتها تجاه النظام العالمي مع روسيا أحد رموز مواجهة الهيمنة الأحادية الأمريكية، وهو ما يظهر في تعميق التحالف بين البلدين واعتبار ما يجمعهما من علاقات بمثابة "شراكة بلا حدود" ظهرت في تمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي في عام 2021 للتأكيد على رغبتهما في عالم متعدد الأقطاب دون التأثير بقوة لصالح أخرى في النظام الدولي.

وقد ذكر تقرير لمؤسسة "راند" بعنوان "استراتيجية الصين الكبرى" أن هناك ثلاثة مسارات محتملة للتنافس الصيني الأمريكي في النظام الدولي تختلف حسب حدة الصراع ودرجة التعاون بينهما. أولها المسار الذي كانت عليه العلاقات قبل عام 2018، حيث تضمنت العلاقات العديد من القضايا التعاونية. ثانيها المسار الأكثر تنافسية الذي من المرجح أن تخرج الصين منه منتصرة وأكثر ثقة وحرماً خاصةً مع جراًء الجيش الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. أما المسار الثالث فلن يكون فيه تعاون نشط أو صراع مباشر.

## خلافاً عدّة

تواجه العلاقات الألمانية-الصينية عدداً من التحديات التي قد تؤثر على تطور العلاقات بينهما؛ حيث تختلف رؤى الجانبين بشأن جملة من الملفات ذات الأولوية الملحة، والقضايا التي تُمثل أحد مُركّزات العلاقة بين ألمانيا والصين وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

• **وضع تايوان:** تمثل قضية تايوان أحد الملفات الشائكة، بالرغم من التزام ألمانيا بسياسة "صين واحدة"، ولا تعترف بتايوان كدولة مستقلة، ولا تُقيم معها علاقات دبلوماسية، إلا أن برلين تسعى لتعزيز علاقاتها مع تايبيه. إذ تعتبر تايبيه خامس أهم شريك تجاري لبرلين في آسيا، ويتمركز فيها ما يقرب من 300 شركة ألمانية فيها. في المقابل، تُعد برلين أهم شريك تجاري لتايبيه في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى

• وطرح في هذا الإطار ستة التزامات هي: الالتزام برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والالتزام باحترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان، والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخذ على محمل الجد الشواغل الأمنية المشروعة لكل الدول، والالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، والالتزام بالحفاظ على الأمن في كل من المجالات التقليدية وغير التقليدية.

• تحاول الصين من خلال تلك المبادرة الظهور بأنها لا تسعى للهيمنة لكنها تعمل لتكون ركيزة للسلام دون هيمنة عبر إيجاد دول ذات رؤى مشابهة لها ترفض سباق التسلح ودعم عدم الانتشار. وحاولت أيضًا تأكيد ذلك عبر طرح مبادرات للوساطة -على سبيل المثال- في القضية الفلسطينية وطرح نقاط للاستقرار في الشرق الأوسط ونجاح الوساطة الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران. بالإضافة إلى ذلك سعت الصين من خلال الاحتفالات المئوية للحزب الشيوعي الصيني إلى إرسال رسالة مفادها أنها تسعى إلى أن تكون لها مكانة عالمية لاثقة من خلال قيادتها لتنمية العالم عبر المحرك الاقتصادي.

• واستمرارًا لنهج إصدار المبادرات الريادية دوليًا؛ جاءت مبادرة الصين للسلام في الأزمة الأوكرانية عبر 12 بندًا أهمها: التقيد بالقانون الدولي واحترام السيادة وعدم استخدام الأسلحة

معها من قبل القوى الدولية بعيدًا عن بكين. بالإضافة إلى ذلك تتعامل الصين مع قضية تايوان على أنها ضرورة من ضروريات الوقت الراهن لتحقيق شرعية الحزب الشيوعي الصيني تحت قيادة الرئيس الصيني "شي جين بينج"، وأحد مصادر تجديد شباب الأمة في عهد الرئيس "شي"، إذ يعتقد أنه مع بلوغ عام 2049 الذي يتزامن مع الذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية، سيكون "تجديد شباب الأمة الصينية العظيمة كما يرى". كما ترفض الصين فكرة الانفصال، وتستعد لأي جهود قد تساهم في تحقيق ذلك وهو ما تمت الإشارة إليه في الكتاب الأبيض للدفاع الصادر في عام 2013.

علاوةً على ذلك، رفضت الصين مقارنة قضية تايوان مع أوكرانيا خلال الحرب الروسية، إذ اعتبرت أن تايوان على الدوام جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. واستمرارًا لتأكيد الصين هذا التوجه؛ لم يخل المؤتمر العشرون للحزب الذي عقد في أكتوبر 2022، وأسفر عن تولي "شي" ولايةً ثالثة لأول مرة بعد تعديل الدستور الصيني في عام 2018، عن ذكر قضية تايوان. إذ أكد "شي" خلال كلمته -شديدة اللهجة- في المؤتمر على عدم استبعاده استخدام القوة كملأذ أخير لإعادة التوحيد مع تايوان. مُستنكرًا الدعوات الاستفزازية -التي تتم بدعم من قوى خارجية- لاستقلال الجزيرة. وشدد على قدرة الدولة الصينية على حماية سيادتها، وتحقيق إعادة التوحيد والتمسك بمبدأ "صين واحدة".

ولم يتوقف الأمر على التصريحات الصينية بشأن القضية، بل وصل الأمر إلى حد تهديد بعض الدول التي تقدم الدعم لتايوان وتعترف بها وتقيم معها علاقات انفرادية، وقد هددت الصين دولة بالاو في عام 2018 بتحويل علاقتها الدبلوماسية عن تايوان أو أنها ستعرض لصعوبات اقتصادية، لكن هذا لم يؤثر على موقف بالاو التي زار رئيسها تايوان في العام نفسه. وقد أصبح عدد الدول المؤيدة للجزيرة 13 دولة حول العالم بعد فقدان تسع دول توجهوا لدعم وجهة نظر بكين وآخرهم هندوراس.

**حقوق الإنسان:** يمكن اعتبار أن ملف الحقوق والحريات في الصين، وآليات التعااطي معه، من أهم التحديات التي تمثل عثرة لتقدم العلاقات بين برلين وبكين؛ بالرغم من أنه في بعض الحالات يتم تجاوزه لصالح تحقيق أهداف معينة، بمعنى أنه يتم إعلاء النهج البراجماتي على حساب الملفات الخلافية وفقًا لما تقتضيه مصالح البلدين، وهو ما تجلى في استمرار التبادل التجاري المُتنامي مع الصين، ودعم برلين لصفقة الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين في عام 2020، بالرغم من الانتقادات الموجهة لها في هذا الملف. وقد أثار "شولتز" النقاش بشأن الأقليات وحقوق الإنسان بشكل غير مباشر خلال زيارته لبكين، ووفقًا لوسائل الإعلام الألمانية التي رافقته. ويُذكر في هذا السياق أن "شولتز" لديه مُعتقد بشأن هذا الملف مُفاده "أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يُعد مسألة داخلية" لأن كل دولة عضو في الأمم المتحدة تتعهد بدعمها.

اتفاقيات الشراكة، ومجالات التعاون المتبادلة بين الجانبين في عدد من المجالات منها: العلمي، والأكاديمي، والتعاون الضريبي، والجمركي، والطاقة المتجددة، والتقنيات، كما تدعم برلين مشاركة تايبيه في المنظمات الدولية.

بالنسبة لألمانيا يُمثل استقرار الأوضاع في مضيق تايوان أولوية، لأنه يؤثر على ما يقرب من نصف حركة التجارة العالمية، ونحو 70% من إنتاج أشباه الموصلات من المنطقة، وهو ما سبق وأشارت إليه وزيرة الخارجية الألمانية "أنالينا بيربوك"، ونوهت قبل زيارتها للصين خلال شهر أبريل 2023، بعد ما يقرب من خمسة أشهر من زيارة المستشار الألماني للبلاد في مطلع شهر نوفمبر 2022، إلى "أنها تريد استغلال زيارتها للصين للتأكيد على القناعة الأوروبية المشتركة بأن التغيير أحادي الجانب في الوضع الراهن في مضيق تايوان، وخاصة التصعيد العسكري، سيكون غير مقبول".

وهو ما يتوافق مع توجه المستشار الألماني الذي قال: "مثل الولايات المتحدة ودول أخرى، ننتهج سياسة صين واحدة". "لكنني أوضحت بنفس القدر أن أي تغيير في الوضع الراهن لتايوان يجب أن يكون سلميًا أو بموافقة متبادلة". وذلك خلال زيارته للصين، عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء الصيني المنتهية ولايته "لي كه تشيانغ" في مؤتمر صحفي. في المقابل، تتخذ الصين سياسة أكثر حزمًا مع تايوان، وترفض أي تعامل

فيه ألمانيا بتدخل الصين على خط الأزمة عبر التأثير على موسكو لوقف الحرب، فإنها ترغب في التأكد من أن التقارب الصيني مع روسيا لن يصل إلى حد الدعم العسكري، علاوة على التخوف من جدوى فاعلية الصين في التسوية المُحتملة للحرب مع استمرار عدم توصيفها للوضع الحالي حتى الآن، أو توجيه انتقاد لروسيا.

وبالنسبة لـ "شولتر" فإن الحرب الروسية ليست قاصرة على أوكرانيا بل امتدت تداعياتها نحو نظام الأمن الإقليمي الأوروبي الذي شهد حالة من الاستقرار والسلام النسبي، وتم بناؤه خلال عقود، ولكن مع قرار الرئيس الروسي بشن الحرب انهار هذا النظام. لذا، لا بد من التنسيق والتعاون لوقف هذه الحرب. وبالنسبة للصين فإنها حاولت من خلال موقفها من الحرب صرف انتباه الغرب عنها، وإعطائها مساحة أكبر للمناورة، ومجآلاً أفضل للاستمرار في التنمية وتطوير علاقتها التجارية مع القارة، والحصول على فرصة كبيرة لاختبار الموقف الأمريكي في حالة قيامها بضم تايوان وإن كان هناك اختلاف بين حالة تايوان وأوكرانيا.

بالإضافة إلى ما حققته بالفعل من مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة لعزلة روسيا؛ حيث ارتفعت التجارة بينهما بنسبة 29.5% في عام 2022، وتشجيعها على تطوير نظام مالي مغاير للدولار. بالإضافة إلى ذلك كان للصين موقف مُحدّر من مسألة العقوبات أحادية الجانب خارج إطار الأمم المتحدة التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا، وأن ذلك يخالف القواعد الدولية.

كما حذرت من إدخالها في الأزمة واعتبارها طرفاً فيها عند دراسة العقوبات، خاصةً أن مراكز التجارة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق على خط الأزمة تعرضت للخسائر. علاوة على ذلك، رأت الصين أن الولايات المتحدة هي السبب وراء اندلاع تلك الأزمة. بجانب استخدام حق الفيتو على قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على روسيا.

ومؤكدّة أنها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وأنها ليست طرفاً في الأزمة، مطالبة إياهم بضبط النفس وحل المشكلة من خلال التفاوض والحوار. وعليه، فقد أبدى الغرب قلقاً من الموقف الصيني تجاه الحرب على اعتبار أنه يمثل بذلك دعمًا لروسيا، وذلك من خلال تأييد المخاوف الأمنية الروسية، ورفض اعتبار ما قامت به على أنه "غزو"، كما يصفها الغرب المؤيد للجانب الأمريكي.

## سياق مُتشابك

يتزامن التوجه الألماني نحو الصين بشكل يجمع ما بين تحقيق المصالح، وتجنب تداعيات التبعية الاقتصادية المُحتملة، مع عدد من التحركات المُتلاحقة التي تستهدف بالأساس معالجة الاختلالات التي تشوبها العلاقات، مع الرغبة في تحديد مسار واضح لنمط التعاون والشراكة المستقبلية، فضلاً عن رهن العلاقات الثنائية بجملة من المحددات، في مقدمتها محاولة ألمانيا أن تكون سياساتها تجاه الصين مُتوافقة مع

أما بالنسبة للصين؛ فلديها تصور مُغاير بشأن حقوق الإنسان؛ حيث تعتبر أن استخدام هذا الملف كورقة ضغط ضدها هو تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وقد نددت -على سبيل المثال- بتقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سبتمبر لعام 2022، الذي أشار لوجود انتهاكات حقوقية في إقليم شينجيانج ضد أقلية الإيجور المسلمة إلى حد اتهامها بارتكاب جرائم دولية، وجرائم ضد الإنسانية من خلال مراكز التدريب المهني، وطالب باتخاذ خطوات فورية للإفراج عن جميع المسجونين بشكل تعسفي.

وردًا على الاتهامات الأوروبية المُتعلقة بقانون الأمن في هونغ كونج وأنه ينتهك حقوق الإنسان ويُقيد الحريات، وله تأثير ضار على استقلال القضاء وسيادة القانون، إلى الحد الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في اتفاقيات الترحيل المبرمة مع هونغ كونج والتوجه لمراجعة المقاربة الأوروبية مع بكين. فقد أوضحت أن الهدف من الجهود التي تقوم بها هو مكافحة الإرهاب في المنطقة الغربية التي تقطنها أقلية الإيجور، وقمع الأنشطة التخريبية في هونغ كونج لضمان عدم التآمر مع قوى أجنبية، والمساهمة في دفع السلطات المحلية هناك للإشراف على المناهج التعليمية.

## • الحرب الروسية الأوكرانية: مهدت

الحرب على أوكرانيا لإمكانية إعادة صياغة العلاقات الألمانية-الصينية، والبحث عن المصالح المشتركة، وتحديد الأولويات المُلحة. وبالرغم من ذلك يتعامل الجانبان مع الحرب بشكل مُغاير. ففي الوقت الذي ترحب

في الحصول على 35%، نتيجة المخاوف داخل الحكومة الائتلافية بشأن تزايد النفوذ الصيني في الموانئ الأوروبية، وتداعياته الأمنية على البنية التحتية الحيوية في ألمانيا. كما تكنُّ ألمانيا قلقًا من تنامي الدور الصيني المتصاعد اقتصاديًا وعسكريًا على المستوى العالمي لأن هذا يهدد قوة برلين الصناعية، لذا فهي تعمل -انعكاسًا للضغوط الغربية على علاقتها مع بكين- على الدخول لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لحماية مصالحها خارج حدودها الجغرافية دون تراجع في التعاون مع الصين، وهو ما تمثل في إصدارها لمبادئ توجيهية في سبتمبر عام 2020 تحت شعار "ألمانيا وأوروبا وآسيا: تشكيل نظام القرن الحادي والعشرين معًا" تكشف من خلالها عن توجهاتها تجاه تلك المنطقة، وتعبّر عن رغبتها في تنويع شراكاتها الدبلوماسية والتجارية مع دول المنطقة انطلاقًا من اعتبارها أن استقرار المنطقة ذو أهمية حيوية لألمانيا على المستوى الاقتصادي؛ حيث يرتبط بتعزيز تواجدتها الاقتصادي استقرار التوترات الدائرة في المنطقة بما يؤمن لها طرق الملاحة البحرية، لأن أي إعاقة لحركة التجارة البحرية سيكون لها انعكاس على سلاسل التوريد من أوروبا وإليها، لذا أُطلق على تلك الاستراتيجية الألمانية أكثر الاستراتيجيات المتكاملة تجاه المنطقة.

وهنا ظهرت تحليلات بأن المبادرات التعاونية بين الصين ودول أوروبا الشرقية قد تؤثر سلبيًا على وحدة الاتحاد الأوروبي بسبب التواجد الصيني لتعزيز اقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية في مقابل قلة قدرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدات لتعزيز اقتصادات تلك الدول، لكن في واقع الأمر لم تساهم تلك المبادرة سوى في تغييرات ضئيلة منذ بدايتها. فعلى سبيل المثال، كان من المفترض أن تكون استثمارات المبادرة في دولة التشيك في عام 2016 أكثر من 3 مليارات يورو، لكن يبدو أنها كانت توقعات مبالغًا فيها.

• **انتهاج سياسة "التداول المزدوج":** وفي إطار الحديث عن الرغبة الأوروبية في عدم التبعية للصين، تظهر محاولات عدم المخاطرة في علاقة الاتحاد الأوروبي مع الصين من خلال وضع حدود لاعتماده على بكين في القطاعات الاستراتيجية حفاظًا على مرونة السوق الأوروبية وقدرتها التنافسية خاصةً مع كثرة الإجراءات التي تقدمها الصين للعديد من الشركات الأوروبية كي يمكنها موازنة معايير السوق الصينية بما يخدم في نهاية المطاف استراتيجية "التداول المزدوج" التي أشارت لها الخطة الخمسية الصينية الرابعة عشرة، وتستهدف الجمع بين تعزيز السوق المحلي والتعاون الانتقائي للشركات والأسواق الأجنبية خلال السنوات الخمس بداية من عام 2020 للمساهمة في حماية البلاد من الصدمات الخارجية ومنع الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الداخل.

وهو ما تمت ترجمته خلال زيارة رئيس مجلس الدولة "لي تشانج" لبرلين في يونيو الماضي التي عكس خلالها رغبة بلاده في استمرار الشراكة وتعميق التعاون مع ألمانيا، وفي الوقت

سياسة الاتحاد الأوروبي، ومع التأكيد على أهمية وجود شراكة مع الصين قائمة على أسس متساوية، علاوة على اتخاذ موقف واضح من روسيا، والضغط عليها لوقف حربها على أوكرانيا. وعليه يمكن توضيح ملامح السياق الحالي الذي يحمل في طياته مجموعة من العوامل المؤثرة على مسار تطور العلاقات، على النحو التالي:

#### • **تزايد التبعية الاقتصادية للصين:**

مع تنامي تداعيات التراجع عن الاعتماد على الطاقة الروسية، هناك قلق مُتزايد لدى الأوساط الأوروبية عامة، والألمانية خاصة، من المآلات المُحتملة لتزايد الشراكة مع الصين، وفي إطار العجز التجاري الألماني مع الصين الذي يُقدر بحوالي 84 مليار يورو، علاوة على أن الصين تُعد أهم شريك تجاري لألمانيا منذ ما يقرب من سبع سنوات، وأصبحت مدينة دويسبورج الألمانية مركزًا لطريق الحرير الصيني؛ إذ يصل لها حوالي 60 قطار شحن أسبوعيًا من الصين.

وخلال عام 2022، بلغت قيمة البضائع المُتداولة بين الجانبين نحو 298 مليار يورو، بزيادة حوالي 21% عن عام 2021؛ حيث صدرت الصين لألمانيا بضائع بنحو 191 مليار يورو، وفي المقابل استوردت الصين بضائع ألمانية بقيمة 107 مليارات يورو.

هنا يمكن توضيح أن التخوف من مسار الشراكة المُتصاعد قد انعكس أيضًا على الصفقات التي تمت بين البلدين. فعلى سبيل المثال، تمكنت شركة "كوسكو" الصينية من الحصول على حصة بمقدار 25% من ميناء هامبورج، بعد أن كانت ترغب

يشجع الاتحاد الشراكة بين الجانبين وتنميتها، و"يجب ألا يتردد ولا يشجع الأقوال والأفعال التي تعيد الزمن إلى الوراء".

- **توتر العلاقات الصينية مع الغرب:** بالرغم من محاولة القوى الغربية والصين العمل على إعادة بناء الثقة من خلال الزيارات المتبادلة التي تستهدف إجراء حوار بين الجانبين لبحث وتبادل الرؤى بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك، إلا أن العلاقات شهدت عددًا من التوترات نتيجة مجموعة من المواقف والتحركات التي اتخذها أحدهم تجاه الآخر:
  - يُعتبر الموقف من الديمقراطية عاملاً مؤثرًا في العلاقات بين الصين والغرب، وهو ما دفع بكين لإصدار كتاب أبيض في ديسمبر 2021 بعنوان "الصين: الديمقراطية الفعّالة" للرد على قمة الديمقراطية التي عقدها الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، مُحاولَةً الكشف عن أوجه القصور في الديمقراطية الأمريكية عبر تقارير إعلامية ومقالات ومؤتمرات صحفية. وإظهار ديمقراطية الصين التي تتفوق -من وجهة نظرها- على الديمقراطية الأمريكية. واعتبرت الصين نفسها أنها تدخل في منافسة على القيادة الدولية ضد الولايات المتحدة.
  - بالإضافة إلى ذلك؛ تعد قضية حقوق الإنسان إحدى القضايا التي تُثير التوتر بين الغرب والصين؛ إذ تنتقد أوروبا عدم شفافية الصين وإصدارها قانون الأمن القومي في هونج كونج وانتهاكات حقوق أقلية الإيجور. وأدى هذا التوتر لدفع الصين لإصدار قانون في يوم 10 يونيو 2021 لمواجهة الضغوط المفروضة على الصين في التجارة والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، والرد على العقوبات الأجنبية ضد الصين التي تعتبرها قمعًا واحتواءً من الدول الغربية لتنميتها.
  - علاوةً على ذلك، أصدرت وزارة التجارة الصينية "قانون الحظر" في يناير 2021، ويهدف إلى تقديم الشركات الصينية بالإبلاغ عن القيود الأجنبية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية أو التجارية، وتبيين الخطوات التي يمكن من خلالها رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الصينية للحصول على تعويض عن الخسائر التي سببتها الإجراءات الأجنبية.
  - هذا بجانب أن الدور الأمريكي يأتي أيضًا على رأس أسباب التوتر بين بكين وبرلين، لأنه برغم العلاقات والفرص التي تتاح للتقارب بين البلدين، إلا أن برلين في النهاية لا تزال أقرب للولايات المتحدة عن الصين، كما أن واشنطن لا تتوانى عن تحفيز أوروبا ضد الصين في مناسبات عديدة في سياق الحرب التجارية، وآخرها التطورات التي فرضتها الأزمة الأوكرانية.
  - كما تُعد التحالفات التي تشارك فيها أوروبا مع الولايات المتحدة لتطويق الصين وصعودها خاصةً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أحد عوامل التوتر بين الجانبين، ومنها الحوار الأمني الرباعي "كواد" واتفاق "أوكوس"، إذ ساهم تركيز الدول الغربية على تلك المنطقة في الخروج باستراتيجيات وسياسات حول المنطقة لمواجهة تنامي النفوذ الصيني.

ذاته حذر من أن تؤدي سياسة "خفض المخاطر" للانفصال عن الصين، مُؤكدًا أن "الافتقار إلى التعاون هو الخطر الأكبر، وانعدام التنمية هو أكبر انعدام للأمن".

#### • **مقاومة سياسة "خفض المخاطر":**

- في ظل التأكيدات المشتركة بضرورة استمرار الشراكة بين برلين وبكين، بالتزامن مع إصدار ألمانيا وثيقة تحمل في طياتها المزيد من المعايير التي يجب الالتزام بها خلال التعاون مع الصين، من المحتمل أن تتبنى الصين سياسة موازية للتعاطي مع النهج الألماني الجديد لمقاومة سياسة "خفض المخاطر". وبالرغم من ذلك ما زال هناك العديد من فرص التعاون المُرجحة بين الجانبين، خاصة أن الاستراتيجية لم توضح بشكل مفصل المتطلبات اللازمة للحد الألماني من الاعتماد الاقتصادي على الصين وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، أو فرض قيود أكثر صرامة على الصادرات.
- فضلًا عن ذلك من المتوقع أن يكون الخطاب السياسي الصيني الموجه للدول الأوروبية خلال الفترات المقبلة مرتكزًا على المهادنة، والحوار، والاحتواء، في محاولة لاستيضاح الموقف الأوروبي تجاه الصين، الأمر الذي تمثل في مطالبة كبير الدبلوماسيين الصينيين "وانغ يي" لمسئول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" أن يوضح موقف التكتل من علاقته مع بكين، وذلك خلال لقائهما على هامش محادثات رابطة الآسيان الأخيرة التي عُقدت في جاكرتا. وأكد على ضرورة أن

والتي اعتبرها المتحدث باسم السفارة الصينية في المملكة المتحدة، أنها "عرض سياسي خطير، لن يؤدي إلا إلى الإضرار بالمملكة المتحدة".

فيما ساهم العثور على المنطاد الصيني في المجال الجوي الأمريكي خلال شهر فبراير 2023، في إلغاء الزيارة المقررة لوزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" إلى بكين، وتنامي حالة عدم الاستقرار في العلاقات بين واشنطن وبكين.

وبالتزامن مع استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، من المُحتمل أن تتعرض العلاقات لحالة من عدم الاستقرار على خلفية احتمال أن يُفرض على الصين أو الشركات الصينية عقوبات الطرف الثالث، وخاصةً مع سعي الاتحاد الأوروبي لانتهاج موقف حازم من ضد الدول الثالثة التي يمكن من خلالها دعم روسيا بتكنولوجيا حساسة يمكن توظيفها في الحرب، وهو ما تجلّى في توصية المفوضية الأوروبية بعدم التصدير تكنولوجيا حساسة لما يقرب من 8 شركات صينية، بسبب احتمال أنها تقوم ببيعها لروسيا.

الأمر الذي حذر منه وزير الخارجية الصيني، قائلاً خلال مؤتمر صحفي مع نظيرته الألمانية في برلين، إن بلاده "سترد بالشكل المناسب لكي تحمي المصالح المشروعة للشركات الصينية"، إذ إن بكين "تعارض بشدة فرض دول أخرى لوائحها الخاصة، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ضدها".

وأخيراً، يُعد تزايد الاهتمام الألماني بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ أحد أسباب قلق الصين التي عارضت استخدام أي دول أجنبية لحرية الملاحة كعذر لتقويض سيادة الصين والإضرار بمصالحها الأمنية.

**الدبلوماسية المكوكية:** بالرغم من أن زيارة المستشار الألماني لبكين كانت الأولى منذ ثلاث سنوات إلا أنها لم تكن الأخيرة؛ حيث شهدت الأشهر الأخيرة عدداً من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأوروبيين والصينيين، تجسدت في زيارة "شارل ميشيل" رئيس المجلس الأوروبي لبكين في ديسمبر 2022، تلاها زيارة "بيدرو سانشير" رئيس الوزراء الإسباني في مارس 2023، ثم زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بصحبة رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" في أبريل من العام نفسه، وبعدها جاءت زيارة وزيرة الخارجية الألمانية في الشهر نفسه، حيث استهدفت هذه الزيارات بحث سبل تعزيز التعاون، ومناقشة القضايا الحيوية ذات الأولوية بين الجانبين وفي مقدمتها التعاون التجاري، وتسوية الأزمة الأوكرانية، والتأكيد على أهمية أن يقوم بالضغط على روسيا لوقف الحرب.

بجانب هذا ستستضيف برلين محادثات ثنائية بين الجانبين خلال شهر يونيو من المُرجح أن تكون قبل قمة الاتحاد الأوروبي التي ستعقد خلال يومي 29-30 يونيو 2023، التي

وبالرغم من أن التوترات قد بدأت منذ أزمة جائحة "كوفيد-19"، إلا أنها تنامت نتيجة الأسباب السابقة، وتزايدت على خلفية موقف الغرب من تايوان؛ إذ تراجعت العلاقات بين الصين وليتوانيا بسبب فتح تايوان سفارة على الأراضي الليتوانية أواخر عام 2021، فضلاً عن الزيارات المتبادلة التي عززت من العلاقات بين تايبيه وفيلينبوس، التي على خلفيتها أوقفت وزارة الخارجية الصينية "جميع أشكال التفاعل" مع وزارتها، وكذلك "التبادلات والتعاون مع ليتوانيا في مجال النقل البري الدولي". ويُذكر أن دول البلطيق الثلاث انسحبت من مجموعة (17+1).

فيما أدت زيارة "نانسي بيلوسي" رئيسة مجلس النواب الأمريكي إلى تايوان خلال شهر أغسطس 2022، إلى توتر في العلاقات مع الصين؛ إذ قامت على خلفيتها بقطع الاتصالات الرسمية مع واشنطن.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الصين بإجراء مناورات عسكرية حول تايوان نتيجة زيارة رئيسة تايوان "تساي إينغ-وين" إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائها بـ"كيفن مكارثي" رئيس مجلس النواب الأمريكي. ومن الجدير بالذكر أنها لم تكن المرة الأولى التي تقوم فيها بكين بمناورات حول تايوان.

واتصلاً بما سبق، انتقدت الصين زيارة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "ليز ترس" لتايوان في مايو 2023،

## ملاحظات ختامية

- **أولاً:** ساهمت الحرب الروسية على أوكرانيا في إعادة تشكيل العلاقات بين القوى الكبرى، وعززت من محور قوى المراجعة وفي مقدمتها الصين التي أصبحت لاعباً عالمياً لا يمكن عزله، بل العمل معه وفقاً لميثاق ومبادئ مشتركة. بالإضافة إلى محاولة بعض القوى الدولية تعزيز مكانتها مثل ألمانيا التي أضحت تتطلع للقيام بأدوار دفاعية وأمنية في سياق الحرب لأول مرة، بالرغم من التحديات التي تواجهها.
- **ثانياً:** من المرجح أن تستمر التحولات في النهج الألماني بشأن العديد من القضايا، وفي مقدمتها كيفية التعاطي مع الصين، ويرجع ذلك نتيجة الاختلافات القائمة بين قوى الائتلاف الحاكم. أما فيما يتعلق بالعقوبات المُحتمل أن يتم فرضها على الصين باعتبارها دولة ثالثة تقوم من خلالها روسيا بالالتفاف على العقوبات، فمن المُتوقع أن ترد الصين عليهم بنفس النهج، بالرغم من أنها ترفض السياسات أحادية الجانب، وسُئبر موقفاً بأنه نابع من رغبتها في تأمين مصالحها، وتعزيز قوة شركاتها ضد السياسات الغربية.
- **ثالثاً:** من المُحتمل أن تستمر العلاقات التجارية بين ألمانيا والصين من ناحية، والاتحاد الأوروبي والصين من ناحية أخرى؛ إذ لا يزال الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصين في العهد الحالي، لكن في الوقت نفسه يظل يراود الأوروبيين كيفية إعادة التوازن تجاه الصين وبما يخدم أيضاً تقاربهم مع الولايات المتحدة.
- **رابعاً:** اتصالاً بما سبق؛ من المُتوقع أن يتم ذلك من خلال اتباع سياسة تستند إلى شراكة حذرة وفقاً للمعايير مرتكزة على البراجماتية، بمعنى احتمالية التغافل عن الملفات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات مقابل إتمام المزيد من الصفقات التجارية بين البلدين في حالة الاستقرار النسبي في العلاقات.
- **خامساً:** بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون استمرار العلاقات التجارية والتعاون بشأن إدارة بعض الأزمات الدولية مثل التغير المناخي والأزمة الغذائية، مرهوناً بآليات ضغط يتم توظيفها من آن لآخر تجاه الصين، وفي مقدمتها ملف تايوان أو إثارة ملف الحقوق والحريات، وسيكون الوضع متوقفاً على مدى استجابة الصين لآليات التعاون مع القوى الغربية وتحديداً ألمانيا، واستقرار العلاقات بينهم.
- **سادساً:** من المُتوقع أن يتزايد دور الصين في الأزمة الأوكرانية بشكل يسهم في تهدئة نسبية تسمح بالحوار بين طرفي الصراع فقط دون التمكن من وقف إطلاق النار. ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، منها: بالرغم من تقبل طرفي الصراع لتدخل بكين لتسوية الأزمة إلا أنها لا تمتلك آليات تُجبر الطرفين على وقف إطلاق النار بمجرد محاولتها ممارستها جهود الوساطة. وإصرار كل من موسكو وكيف على

سبقها عقد اجتماع غير رسمي استضافته السويد لوزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة العلاقات مع الصين، واتخاذ موقف مُوحد تجاهها، وضغط الصين على روسيا. وهو ما أشار إليه "جوزيب بوريل" الممثل الأعلى للشئون الخارجية والسياسة الأمنية الأوروبية خلال الاجتماع قائلاً: "علينا أن نعيد ضبط موقفنا تجاه الصين"، وأن "الصين منافس مهم، وليس فقط مورداً للسلع الرخيصة"، لذا "هناك حاجة للحد من التبعيات، ولكن مع الاستمرار في التعامل مع بكين".

في المقابل، قام "وانغ يي" كبير الدبلوماسيين الصينيين بجولة أوروبية في فبراير 2023، شملت حضور مؤتمر ميونيخ للأمن، وزيارة كل من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمجر، وروسيا، لتعزيز العلاقات الثنائية، والثقة المتبادلة، وتبادل الرؤى بشأن القضايا الدولية الرئيسية. واستكمالاً لهذه الجهود قام وزير الخارجية الصيني "تشين جانج" بزيارة كل من فرنسا، وألمانيا، والنرويج خلال شهر مايو المنتهي.

وتأتي هذه الزيارة عقب تصريحات السفير الصيني لدى فرنسا بشأن الجمهوريات السوفيتية السابقة التي اعتبر أنها "لا تتمتع بسيادة". كما يقوم السفير "لي هوي" الممثل الخاص للحكومة لشئون أوراسيا بزيارة طرفي الحرب بجانب بولندا، وفرنسا، وألمانيا لبحث عملية السلام الخاصة بأوكرانيا بدايةً من منتصف مايو الجاري.

لأوكرانيا بأن تقدم تنازلات من خلال الصين لصالح روسيا تمهيدًا لوقف إطلاق النار. **سابعًا:** من المحتمل أن يكون تفاعل الصين مع استراتيجية ألمانيا تجاه الصين التي صدرت مؤخرًا مرتبطًا بمدى قدرة استيعاب الشركات الألمانية لحسابات المخاطر التي يفرضها تطور الأحداث في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أو السياسات التي تقرها الصين للتعامل مع الشركات الأجنبية، لأن الحكومة الألمانية قد لا تلجأ لإنقاذهم في حالة الاضطرابات مثلما قد يحدث في حالة ضم تايوان، التي دعت الاستراتيجية لتعميق التعاون معها ودعم مشاركتها في المنتديات الدولية.

هزيمة الآخر أولًا، واسترداد الأراضي المُحتلة، قبل الذهاب إلى طاولة المفاوضات. وهنا لا يمكن تجاهل دور القوى الغربية التي لدى بعضها تشكك من الوساطة الصينية، خاصة أن بكين لم توضح موقفها من الحرب، كما أنهم لن يسمحوا